

أثر التمكين في العدالة التنظيمية: دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفات وزارة الداخلية - الأردن

البحري، لينا جمال إبراهيم، و الزيود، محمد عبدالكريم. (2023). أثر
التمكين في العدالة التنظيمية: دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفات
وزارة الداخلية - الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء
الزرقاء. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1458626>



إعداد

فهد محمد العساف

252000898

مشكلة البحث

تُعد مشكلة البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يُبنى عليها هيكل الدراسة بأكمله؛ فهي تمثل الفجوة المعرفية التي يسعى الباحث إلى سدّها من خلال توظيف الأدوات المنهجية المناسبة، وتحليل المعطيات ذات الصلة، بما يسهم في الإضافة الحقيقية للمعرفة العلمية

وبرزت مشكلة الدراسة التي تناولتها الباحثة لينا جمال إبراهيم البحري (2023) في رسالتها للماجستير تحت عنوان: "أثر التمكين في العدالة التنظيمية: دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفات وزارة الداخلية - الأردن"، بوصفها محاولة لفهم العلاقة الديناميكية بين متغيرين إداريين مركزيين في بيئة العمل الحكومية هما: التمكين الإداري والعدالة التنظيمية، في سياق خاص يتمثل في واقع عمل المرأة داخل وزارة الداخلية الأردنية..

مشكلة البحث

لقد تمّ بناء مشكلة الدراسة على أساس علمي رصين، استند إلى ثلاثة مرتكزات رئيسية:

أولاً: المعطيات الإحصائية والواقعية التي تشير إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني،

وخاصة في المناصب القيادية واللجان المؤسسية.

ثانياً: توصيات ودعوات الدراسات السابقة التي أكدت الحاجة إلى تعميق فهم أثر التمكين الإداري على

مفاهيم تنظيمية مثل العدالة والرضا والانتماء الوظيفي.

وثالثاً: خبرة الباحثة الشخصية والميدانية في وزارة الداخلية، مما أضفى على مشكلة الدراسة طابعاً

واقعيًا ملموسًا يعزز من مصداقيتها وأهميتها التطبيقية.

مشكلة البحث

وقد صيغت المشكلة بطريقة تحليلية استقرائية، حيث استعرضت الباحثة السياق النظري والواقعي الذي تنبثق منه الحاجة إلى الدراسة، مشيرة إلى قصور بعض البحوث السابقة في معالجة العلاقة بين التمكين والعدالة التنظيمية في البيئة الأردنية، فضلاً عن ندرة الدراسات التي تركز على فئة الموظفين في القطاع الحكومي الأمني.

هذه المعالجة الأولية مهدت لطرح سؤال بحثي رئيس تمت صياغته بأسلوب استفهامي مركب:

مشكلة البحث

"هل يوجد أثر للتمكين الإداري بأبعاده المختلفة (تفويض السلطة، الحرية والاستقلالية، التدريب والتعلم، التحفيز) على العدالة التنظيمية بأبعادها (العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، العدالة التفاعلية)

في وزارة الداخلية الأردنية؟"

ويلاحظ أن هذا الطرح تضمن أبعادًا متعددة للمشكلة البحثية، مما يعكس إدراك الباحثة لتعقيد العلاقة بين المتغيرين وارتباطها بواقع تنظيمي متشعب، وقامت بتفصيل السؤال الرئيس إلى عدة أسئلة فرعية تغطي الأثر الجزئي لكل بعد من أبعاد التمكين على كل بعد من أبعاد العدالة التنظيمية، بما يسمح بتحليل دقيق للعلاقة السببية والمساهمة في تقديم تفسيرات أكثر عمقًا.

مشكلة البحث

من خلال تحليل بنية المشكلة، يمكن القول إن الباحثة قد استخدمت أسلوب صياغة المشكلة القائمة على الفجوة المعرفية ((knowledge gap، وهو من أكثر الأساليب شيوعاً ورصانة في البحث العلمي، خاصة عندما يتم ربطه بسياق تطبيقي وبيئة دراسية محددة.

كما أن توظيفها للإحصائيات الحديثة والتقارير الرسمية (مثل تقارير ديوان الخدمة المدنية، ودراسات منتدى الاستراتيجيات الأردني) يعكس وعياً بضرورة دعم مشكلة الدراسة بأدلة كمية واقعية، تعزز من مصداقية الحاجة إلى البحث، وتبتعد عن التناول الإنشائي أو الافتراضي الذي قد يضعف الأساس المنطقي للدراسة.

مشكلة البحث

ومن الجوانب التي تستحق الإشادة في تحليل مشكلة الدراسة، هو تركيز الباحثة على البعد النوعي للجمهور المستهدف بالدراسة، أي موظفات وزارة الداخلية، وهو ما يعكس اهتمامًا بزاوية غالبًا ما تُهمل في الدراسات الإدارية ذات الطابع الكمي.

هذا التركيز يُبرز إدراك الباحثة لتأثير النوع الاجتماعي (الجنس) في ممارسة أدوار التمكين الوظيفي، ويعكس بذلك التزامًا ضمنيًا بمراعاة الأبعاد الثقافية والاجتماعية المؤثرة في بيئة العمل الحكومية الأردنية.

مشكلة البحث

عكست مشكلة الدراسة رؤية نقدية تجاه الأدبيات السابقة، حيث أظهرت الباحثة أن عددًا من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمكين والعدالة التنظيمية قد أُجريت في بيئات مغايرة أو لم تُراعي الخصوصية الأردنية أو لم تشمل قطاع الأمن العام.

هذا الطرح يشكل ما يُعرف بـ “الفراغ السياقي” contextual gap، وهو أحد المبررات القوية التي تعزز من أهمية البحث في هذا المجال، لأنه يسلط الضوء على المتغيرات البيئية والثقافية التي قد تؤثر على مدى فعالية تطبيق مفاهيم إدارية حديثة مثل التمكين..

مشكلة البحث

ويمكن القول إن المشكلة التي طرحتها الباحثة ليست فقط إجرائية أو وصفية، بل هي مشكلة تفسيرية وتحليلية ذات طابع علائقي ((Causal-Relational Problem، تسعى لاختبار مدى وجود تأثير مباشر أو غير مباشر للتمكين الإداري على مشاعر العدالة التنظيمية.

هذا النوع من المشكلات يتطلب تبني نماذج تحليل متقدمة وتوظيف أدوات كمية دقيقة، وهو ما يتضح لاحقاً في تصميمها لمنهج الدراسة واختبار الفرضيات.

مشكلة البحث

كما يُلاحظ أن مشكلة الدراسة جاءت في سياق عصر ما بعد الجائحة، وفي ظل تسارع المتغيرات العالمية والإدارية، وهو ما يعطيها بعدًا زمنيًا معاصرًا يعكس احتياج المؤسسات الحكومية إلى تعزيز مرونتها التنظيمية عبر تفعيل أدوات تمكينية وتحفيزية للموارد البشرية..



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

